

وكاف على مسلم من أيدي في التصرف لغيره او هم او غيره
 لعدم الاهلية في بعضهم وللمتعة الباقي ويصح ايضا
 الاكراه معصوم عدل في دينه على كراهة واعتبرت الزوط
 عند الموت عند الاهلية ومنها انه وقت التسلط
 على القبول حتى لو وصي من خلا عن الزوط او بعض كصبي
 وتثبت من استعمل عند الموت صح ولا يصح لان الاعمي
 منكر من التوكيد فيما لا يتكهن منه ولا ائونة لما في سنه
 الي داود وان عاوى في حفصة والام اول من غيرها
 اذا حصلت الزوط في وقت الموت ونحوه ولو لم يق
 الامام لتعلق المصالح الكلية بولايته بشرط في الموصي
 فيه كونه بقرا ما لم يباح فلا يصح الا بصح في تزويج
 ان غير اليت والجد والزوج الصغير والصغيرة ولا
 في معصية كمن استعملنا فاقباله لكونه فيه بشرط في
 الصيغة ايجاب بلفظ شعريا ايضا في معناه ما
 في النكاح كما وصفت اليد او فوضت اليد وجعلت
 وصيا ولو كان الايجاب موقتا ومعلقا كما وصفت
 اليك ان يبلوغ ابني او قدوم سري فاذا بلغ او قدوم
 فهو الوصي انه يحتمل المجلات والاحطاط وقبول وكالة
 فيكفي بالعمد ويكون القبول بعد الموت متى شاكل في
 الوصية بالمال مع بيان ما يوصي فيه فلو اقتصر على
 اليك مثلا لفي **خاتمة** بين ايضا بامر من
 يكون ونقصا حق ان لم يجره جاز او عي وبه
 فهو ولا يصح الا بصح من اب على طفل والجد بصفة

كتاب النكاح
 في قوله
 في قوله
 في قوله

كتاب النكاح
 في قوله
 في قوله
 في قوله

الولاية

كتاب النكاح
 في قوله
 في قوله
 في قوله

كتاب النكاح
 في قوله
 في قوله
 في قوله